ستراتيجيـــــة الثروة الحيوانية في العـــراق

د. باسم جمعة حسين

تقف مسألة الأمن الغذائي بكل ما تحويها من أمور اقتصادية وسياسية واجتماعية في مقدمة سلم الأولويات في سياسات أغلب الدول ومنها العراق ، وتعتبر الثروة الحيوانية واحدة من أهم المصادر الأساسية لتوفير الاحتياجات التغذوية للمواطن العراقي من خلال توفير العناصر الغذائية وأهمها البروتين إضافة الى الطاقة والمعادن والفيتامينات.

(٢٠١)

لدى العراق ثروة حيوانية متعددة الأنواع مثل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل والفصيلة الخيلية والدواجن، كما يمتلك العديد من أنواع الحيوانات البرية. لقد تعرضت هذه الثروة الى التقليص التدريجي بسبب الحروب ومن ثم الحصار الاقتصادي والذي جرد القطاع الزراعي من قدراته على استيراد مستلزمات الانتاج الحيواني وكذلك توقف الخطط التطويرية والبحثية والبرامج الانمائية للثروة الحيوانية باستثناء بعض المحاولات المحدودة، اضافة الى الممارسات اللامسؤولة من قبل بعض المواطنين ومنها الذبح الجائر وغير المبرمج وذبح الإناث وتهريب اعداد كبيرة من الحيوانات وخصوصاً الإناث وبصورة مستمرة للدول المجاورة إضافة الى تدهور القاعدة العلفية، كل ذلك أدى الى ما يلي:

١. تدهور سريع وحاد في اعداد الثروة الحيوانية.
٢. تدني مستويات الانتاج من اللحوم الحمراء والحليب.
٣. ازدياد نسب الهلاك بسبب انتشار الأمراض الوبائية.
٤. تدهور القابليات الوراثية وانخفاض الكفاءة الانتاجية.

يشير احصاء عام ٢٠٠١ لاعداد الحيوانات مقارنة باعدادها في احصاء عام ١٩٨٩ الى حدوث تدهور كبير في اعدادها حيث انخفضت اعداد الاغنام من تسعة ملايين في عام ١٩٨٩ الى ستة ملايين في عام ٢٠٠١ وانخفضت اعداد الماعز من (١,٥) مليون الى (٠,٧٤٣) مليون والأبقار من (١,٥٨) مليون الى (١,٤٦) مليون والجاموس من (١٣٢) ألفاً الى (١٢٠) ألفاً والإبل من (٣٨١٦٣) رأساً الى (٧٧٨١) راساً.

لقد تزامن هذا الانخفاض في اعداد الحيوانات مع الانخفاض في الانتاجية عموماً وزيادة السكان بمقدار (٣٪) مما انعكس سلباً على حصة المواطن من المنتجات الحيوانية والتي تراجعت بشكل ملحوظ خلال عقد التسعينيات مقارنة بعقد الثمانينيات حيث أصبحت حصة المواطن من بيض المائدة (٢٠) بيضة / سنة مقارنة بـ(٨٥، ١٠٠) بيضة/ سنة ومن اللحوم الحمراء (٣) كغم/ سنة مقابل (١٢) كغم/ سنة، ومن الحليب (٢٠) كغم/ سنة مقابل (٧٨)كغم/ سنة، إلا ان حصة الفرد من الحليب تطورت بعد ادخال هذه المادة ضمن البطاقة التموينية في النصف الثاني من عقد التسعينيات. عموماً فأن حصة المواطن العراقي من البروتين الحيواني قد انخفضت الى (٥٤) غم/ اليوم بعد ان كانت (١٨) غم/ اليوم.

علماً بأن الاحتياجات الدنيا المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية هي (٢٥) غم/ اليوم كحد أدنى اما بالنسبة للمحافظات الشمالية فقد حافظت على اعداد الحيوانات مع زيادات بسيطة وكنتيجة لظروف الاستقرار ودخول برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة (NGO)مما تقدم ونظراً لأهمية هذا النشاط لابد من البدء بمعالجات لكل نوع من أنواع الحيوانات والتي يمكن تصنيفها الى:

أ. معالجات آنية وسريعة وتحقق نتائج مباشرة.
ب. معالجات طويلة الأمد ذات البعد التنموي الاستراتيجي (يمكن ان يبدأ العمل بالمعالجات المختلفة بصورة متزامنة).

قطاع الاغنام:

١. المعالجات الآنية والسريعة
١. تنفيذ برنامج وقائي شامل مع توفير الأدوية الاساسية آخذين بنظر الاعتبار المعوقات والمشاكل التي واجهت الهيئة العامة للبيطرة خلال الفترة الماضية.
٢. التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية حول ضرورة مراقبة الحدود ومنع تهريب الاغنام وكذلك بالنسبة للذبح الجائر.
٣. ضرورة اعادة تأهيل المحاجر الطبية في جميع المنافذ الحدودية.
٤. توفير بعض مستلزمات الانتاج وخصوصاً الاعلاف في أوقات الشحة ولفترة زمنية محددة.
٥. وضع ضوابط لتصدير الحملان (مثلا يجب التصدير للحملان فقط وبأوزان لا تقل عن ٣٣ كغم . ٣٥ كغم) وسيشجع هذا الاجراء المربين نحو الانتاج المكثف وتطويره وكنتيجة لتطور المردودات المالية التي ستتحقق من التصدير.
٢. المعالجات طويلة الأمد
ان الهدف الاستراتيجي من المعالجات طويلة الأمد هو تنمية وتطوير انتاج الاغنام في القطر والذي سيتفرغ جملة من الأهداف الفرعية حيث يتم من خلال تحقيقها تحقيق الهدف الرئيس.

ويتم تحديد اعداد الاغنام ومستويات الانتاج التي تهدف للوصول إليها من خلال عدة حلقات عمل شاملة لجميع الجهات العاملة والمستفيد من هذا النشاط والمتضمنة تحديد مستويات الانتاج المختلفة واعداد الحيوانات المطلوب الوصول إليها من خلال التحسين الوراثي والإداري وتحديد نظم الانتاج والاحتياجات الغذائية لمراحل الانتاج المختلفة واستخدام الطرق غير التقليدية وصولاً لتحسين الانتاج وخفض الكلف والاستغلال الأمثل للمخلفات الزراعية والمراعي والاعلاف غير التقليدية وكذلك التعشيق بين نظم الانتاج الحيواني والنظم الزراعية في القطر والذي سينعكس بالمحصلة على الاداء الاقتصادي لهذا النشاط.

مراحل التنفيذ

١. تكليف إحدى جهات وزارة الزراعة او استحداث تشكيل جديد يشمل عدداً من الخبراء باختصاصات مختلفة يكون مسؤولاً عن تنفيذ مراحل المشروع ويمكن ان يكون مشروعاً وطنياً لتطوير الاغنام وتقوم هذه الجهة بالتنسيق والتعاون والاستفادة من امكانات المنظمات الدولية والاقليمية مثل (OLE, UNDP, FAO)وايكادرا والرادسكون (الشبكة الإقليمية للتحري والتصدي لأمراض الثروة الحيوانية) ويمكن كذلك إدخال الجهات المستفيدة من القطاع الخاص في مراحل التطبيق.
٢. اجراء مسح ميداني شامل لواقع حال نشاط الاغنام: الاعداد، انتشارها في المحافظات، أنواعها.
٣. تقييم المحاولات السابقة التي جرت في القطر والتي ستكون الأساس لبناء البرنامج الوطني لتنمية الاغنام في القطر.
٤. وضع برامج من خلال الخطط الخمسية للتحسين الوراثي والإداري للاغنام لإنتاج الحليب واللحم مستفيدين من نتائج البحوث المتوفرة مع اكمال البحوث في المجالات التي تتطلب ذلك واستخدام حزم من التقانات لزيادة كفاءة التحسين الوراثي والإداري والذي يهدف الى اكثار الاغنام المحسنة وراثياً ذات الكفاءة الانتاجية العالية وتوزيعها على المربين.
٥. التعشيق بين نظم الانتاج الحيواني والزراعي بهدف الوصول الى افضل أداء للحيوانات من خلال توفير أفضل ما يمكن توفيره من ظروف متاحة في القطر والتي تخدم الانتاج.
٦. تعميم النتائج ونشر الحيوانية المحسنة للجهات المستفيدة مع توصيات وارشادات حول نظم التربية المطلوب اتباعها ومتابعتها لفترة من الزمن وهنا يدخل الدور المهم والفاعل للنشاط الارشادي من خلال الهيئة العامة للارشاد، وتشجيع القطاع الخاص بانشاء مشاريع كبيرة لتربية الاغنام.

في الهم الاقتصادي

الى متى يتواصل الأداء الرخو؟

حسام الساموك

يتناقل المهتمون بحركة الشركات المساهمة وفعالياتها المختلفة ما تكتنفه بعض ممارسات منتسبيها من تجاوزات ومخالفات كانت الى وقت قريب من المحاذير المحرمة، لكنها غدت مع التساهلات المتبعة من قبل بعض الادارات حالات يمكن السكوت عنها، ويغطى على القائمين بها.

لقد تصاعدت مثل هذه الحالات لتشكل مظاهر لا يتردد المنصفون في ادانتها والدعوة الى مساءلة مرتكبيها ومن يتساهل معهم في تلك الإدارات، بل ان بعض الإدارات بدت تنتهك العديد من القواعد الانضباطية وترتكب ما يعد خرقاً فاضحاً لصلاحياتها ومسؤولياتها.

ان امثلة صارخة توضح مدى ما تعاني منه تلك الشركات التي يفترض ان جماهير المساهمين فيها وضعوا ثقتهم بالادارات حين اخذت تلك الاخيرة تتعامل مع المساهمين وهم المالكون الحقيقيون للمشروع بوصفهم عناصر فضولية وتحريضية ليس إلا. فيما تفرغ المدراء المفوضون وبعض اعضاء مجلس الإدارة لتمرير صفقات أقل ما يقال عنها أنها مشكوك في تفاصيل ابرامها. وهذا ما حصل مع شركات عديدة لعل أقربها ما تفجرت عنه صراعات شركة المنصور للصناعات الدوائية مما دعا الى حل مجالس إداراتها السابق واعفاء المدير المفوض وملمة المفوض الفضائح المالية بأقل الخسائر.

ان الشواهد أكبر من ان تحصر، حيث حاصر الفساد الإداري العديد من المشروعات الصناعية والخدمية والزراعية وحتى المصرفية، فحين نتطرق الى الاختلاسات وتسريبات البضائع المختلفة التي وقعت في شركة الالبسة الجاهزة (قطاع مختلط) لابد ان نقف على دعابة مؤلمة حين نستذكر ان الشركة التي نجت من حوادث السلب والنهب في اعقاب ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ بمجهودات عمال شركة الدراجات والأنابيب المجاورة لها، تتعرض منذ سنة لنمط آخر من اعمال النهب والتخريب دون ان يحمل مجلس الإدارة نفسه عناء مواجهة تلك الممارسات المدانة وتأشير مواقع الخلل والفساد في اجهزتها.

وفي المقابل تتعرض شركة بغداد السلام لممارسات فساد إداري وحالات مدانة في تسوية الانشطة المالية والحسابية افرزت عن العديد من الفضائح والصراعات، وهذا ما يتكرر في مشروعات متنوعة اخرى تتبدد فيها الثروة الوطنية وتنتهك حرمات مؤسسات كان لزاماً ان تصان وتحمى من قبل الاجهزة الرقابية والانضباطية والمؤسسات الفنية والتدقيقية بما نعرفه ولا نعرفه من امتيازات وحوافز ملاكاتها المتكئة على الدرجات الوظيفية والالقاب الإدارية الرنانة من دون ان تمارس أي دور في مهماتها وصلاحياتها لتترك (أرضة) الفساد والتلاعبات المدانة تنتشر دون رادع.

تؤشر مثل هذه التجاوزات وهي غيض من فيض، على ان تنتبه الاجهزة المعنية لما ينبغي ان تنهض به من مهام.

من يضبط الحدود ؟!

التهريب .. وراء ارتفاع اسعار اللحوم العراقية

بغداد- كريم الحمداني

تشهد اسواق بيع اللحوم المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في اسعارها بالرغم من اغراق هذه الاسواق باللحوم الطازجة والمعلبات ومن مناشيء عالمية عديدة.
الحدث الاقتصادي قامت بجولة استطلاعية في عدد من اسواق بغداد والتقت عدداً ممن يمتهنون هذه المهنة بغية الوقوف على اسباب هذا الارتفاع الذي بات يرهق كاهل الاسرة العراقية في هذا الظرف الصعب.

وكانت البداية من سوق بغداد الجديدة، حيث اكد القصاب صالح صاحب ان ما يشعر به المواطن اليوم في زيادة اسعار اللحوم العراقية كان بسبب قيام تجار الماشية بزيادة اسعارها بشتى الذرائع حتى وصل سعر (الخروف) الذي لا يتجاوز وزنه اكثر من (٢٠) كيلو غراماً الى حوالي (٩٠) دولاراً اضافة الى اجور النقل التي تضاعفت وهذا برأيي انعكس على ارتفاع اسعار اللحوم.

وفي سوق الكرادة قال القصاب عباس القريشي لا ننكر ان اسعار اللحوم العراقية قد تضاعفت خلال فترة وجيزة حيث اصبح سعر الكيلو غرام من لحم الغنم يتراوح بين (٦٠٠٠- ٦٥٠٠) دينار ولحم البقر بين (٥٠٠٠- ٥٥٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد، بينما تراوحت اسعار اللحوم الهندية المستوردة بين (٢٠٠٠- ٢٥٠٠) للكيلو غرام الواحد، موضحاً ان سبب هذا الارتفاع في اللحوم العراقية يعود الى مضاعفة اسعار شرائها من التجار والشركات المتخصصة بتأمين هذه المادة والتي تعاني بدورها من عدة مشاكل.

من جانبه اوضح غالب العقابي المتخصص بتجهيز ونقل اللحوم الى محال القصابين في بغداد، ان هناك عدة اسباب تقف وراء ارتفاع اسعار اللحوم العراقية لعل في مقدمتها زيادة اسعار الاعلاف إذ وصل سعر الطن الواحد من الشعير الى (٢٥٠) الف دينار اضافة الى النقل حيث نعتمد على تجهيز اسواق بغداد من المحافظات الوسطى والغربية، واصبحت مسألة النقل تمثل مشكلة حقيقية لنا بسبب ازمة الوقود والوضع الامني السيئ والمحاولات المستمرة من بعض العاملين في السيطرات الامنية على الطرق الخارجية بين المحافظات ابتزاز السواق والعبث بالبضاعة .

وقال احد اصحاب شركات نقل اللحوم رفض الكشف عن اسمه ان السبب الرئيس اضافة الى الاسباب التي ذكرها الزملاء من وجهة نظري والتي سببت الزيادة في اسعار اللحوم العراقية يعود الى استمرار تهريب الثروة الحيوانية العراقية وتحديداً الى الكويت وايران التي تقوم بها شبكات منظمة عبر الحدود المفتوحة فضلاً عما يقوم به سواق الشاحنات من هذه الدول الذين يفرغون بضاعتهم في مخازن المحافظات الجنوبية ليعبئوها بالماشية العراقية مستغلين ضعف الاجراءات الامنية عند الحدود.

وقال علي كاظم (تاجر جملة) متخصص ببيع اللحوم والمعلبات في سوق بغداد الجديدة ان ارتفاع الاسعار لم يقتصر على لحم الغنم والبقر وانما شملت الدجاج العراقي المنتج في معامل القطاع لخاص اذ تراوحت اسعار الكيلو غرام الواحد بين (٣٠٠٠- ٣٥٠٠) دينار في حين تراوحت اسعار الدجاج المستورد (المصري والبرازيلي والامريكي) بين (٢٠٠ -٢٥٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد موضحاً ان سبب زيادة اسعار الدجاج العراقي تعود الى غلاء الاعلاف وانقطاعات الكهرباء بالنسبة لمعامل القطاع الخاص وهي عنصر رئيس فيها لوجود حافظات وبرادات تعمل على الكهرباء مشيراً الى ان اغلب هذه المعامل اصبحت تعتمد على مولدات كهربائية تستهلك كميات كبيرة من الوقود حيث يتم تأمينها من السوق السوداء التي انتشرت وتوسعت اكثر من محطات تعبئة الوقود بسبب ازمة المشتقات النفطية المزمنة .

اما جابر علي صاحب محل لبيع اللحوم والمعلبات في سوق باب المعظم فقد أكد ان المواطنين بعد ان لمسوا ارتفاع اسعار لحوم الغنم والبقر العراقية لجأوا الى شراء اللحوم المستوردة سواء كانت حمرا او بيضا بتخوف ملحوظ إذ باتوا يتعاملون بحذر مع المواد الغذائية وخاصة المعلبة المستوردة من الخارج كونها لا تخضع للرقابة الصحية ومقاييس السيطرة النوعية ولهذا نجد هناك عزوفاً من ربات البيوت تحديداً على شراء المواد المعلبة واللحوم المستوردة .

واوضح محمد عبد الحسين ناجي صاحب اسواق في البياع ان الكثير من اللحوم والمعلبات المختلفة المستوردة والمعروضة في الاسواق اليوم تحمل ماركات لشركات معروفة، لكن في حقيقية الامر طالها الغش ايضاً حيث يتم اضافة هذه الماركات على مواد منتهية الصلاحية مثبت عليها تاريخ انتاج جديد وسعر متدن يغري المواطن المكتوي بلهيب اسعار اللحوم العراقية.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق المواد الغذائية

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة طبقة	٣٠ بيضة	٢,٧٥٠
زيت تركي المنشأ	قنينة/ لتر	١,٦٥٠
السكر	١كغم	٦٥٠
طحين اماراتي	١ كغم	٦٥٠
شاي فل	١ كغم	٢,٠٠٠
شاي مخلوط	١ كغم	٤,٠٠٠
معجون طماطة ايراني علبة	١كغم	١,٥٠٠
رز فيتنامي	١كغم	٤٠٠
عدس	١كغم	١٠٠٠
حمص	١كغم	٢٠٠٠
فاصوليا	١كغم	٧٥٠

العاملون في نفط الجنوب ينجحون في اعادة تأهيل محطة كبس الغاز

البصرة- عبد الحسين الغراوي

تمكنت الملاكات الفنية الهندسية في شركة نفط الجنوب من اعادة وتأهيل محطة كبس واستثمار الغاز الثانية في حقل الرميلة الشمالي.

واعلن المهندس علوان عبد الرسول المدير التنفيذي للمشروع ان انجاز هذا المشروع الحيوي استطاع ان يعيد الطاقة الانتاجية للغاز الى ما كانت عليه قبل الحرب لتعزيز الشبكة وبمعدل (١٥٠) طناً من الغاز السائل في اليوم وبفترة قياسية امتدت لأكثر من اربعة اشهر وبكوادر عراقية ١٠٠٪ مؤكداً ان هذا الانجاز تحقق رغم الظروف الصعبة .. واوضح عبد الرسول. ان المحطة بعد الحرب الاخيرة تعرضت للدمار والنهب والسلب والتخريب حيث بلغت نسبة التخريب والدمار ١٠٠٪ وشملت الاجهزة الحقلية والقابلولات الهوائية وغرف السيطرة ولوحاتها. واضاف ان العمل لتأهيل محطة الكبس بدا اثر تشكيل فريق عمل متخصص في الاسبوع الاول من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ واشتمل على تصميم ونصب اربع منظومات سيطرة جديدة وزعت على كابسة الغاز المساعدة والمسخن الحراري وكابسة الهواء على صمامات ESDV . VALVE بديلاً من المنظومات القديمة. وشمل العمل ايضاً تسلسل (٣٧٠) مرجلاً كهربائياً موزعة على كابسة الغاز –واشار المدير التنفيذي للمشروع –لقد مد اكثر من (١٠٠) متر قابلو كهربائي يربط بين غرفة السيطرة والمناطق الحقلية ، كما تم مد (١٥٠٠) متر من القابلوات الهوائية للأجهزة الحقلية اضافة الى اعمال محولات الاشارة ومرسلات الضغط وربط مسرعات اشارة لجميع الصمامات الهوائية مبيناً- ان هذا الجهد الجبار والانجاز الكبير تضافرت في انجازه وإنجاحه اقسام اخرى من كادر الشركة لتعزيز الشبكة وتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية في الهارثة والبتروكيمياويات والاسمدة في محافظة البصرة، ومحطات الطاقة الكهربائية في محافظتي المثنى والنجف بشكل دائم اضافة الى توفير ١٥٠ طناً من الغاز السائل للاستخدام المحلي.